



الاستعراض الدوري الشامل

المملكة العربية السعودية

الدورة الثالثة

تقرير موجز لأصحاب المصلحة

مؤسسة الكرامة، 29 مارس 2018

فهرس

3	1 السياق العام وآخر التطورات.....
3	1.1 نطاق الالتزامات الدولية.....
3	1.2 الإطار الدستوري والتشريعي.....
4	1.3 البنية التحتية لحقوق الإنسان.....
4	2 التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان.....
4	2.1 التعاون مع الهيئات المنشأة بمعاهدات.....
5	2.2 التعاون مع الإجراءات الخاصة.....
5	3 تنفيذ التزامات حقوق الإنسان.....
5	3.1 الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي.....
5	3.1.1 عقوبة الإعدام والعقاب البدني.....
9	3.2 الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات.....
10	3.3 حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب.....

1 السياق العام وآخر التطورات

1. تدخل هذه المساهمة في إطار التقرير الموجز الذي يعده مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان استعداداً للاستعراض الدوري الشامل الثالث للمملكة العربية السعودية. وستقوم الكرامة في هذا العمل بتقييم تنفيذ التوصيات السابقة بالإضافة إلى الوضع العام لحقوق الإنسان في البلاد الذي شهد تدهوراً كبيراً منذ الاستعراض الدوري الشامل لعام 2013.
2. على الرغم من المشاريع الاقتصادية الطموحة بما في ذلك "رؤية 2030" والإصلاحات الأخيرة والشكليات التي منحت الحق للمرأة في قيادة السيارة ولوج الملاعب الرياضية¹، إلا أن الحقوق المدنية والسياسية الأساسية لا تزال تنتهك بشكل منهجي.
3. يفتر النظام الجنائي السعودي، في غياب دستور رسمي وقانون عقوبات مقنن، إلى اليقين القانوني ويمنح سلطات تقديرية كبيرة للهيئة القضائية غير المستقلة لتجريم الأعمال السلمية بأثر رجعي.

1.1 نطاق الالتزامات الدولية

4. على الرغم من التزاماتها بذلك خلال الاستعراض الدوري الشامل الأخير²، لم تصادق المملكة العربية السعودية بعد على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ولا على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

توصية

- أ. التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

1.2 الإطار الدستوري والتشريعي

5. لم تتخذ المملكة العربية السعودية حتى الآن أي خطوات لجعل نظامها الجنائي يتماشى مع المعايير الدولية، ولم تصدر بعد قانون جنائي. ورغم تعديل قانون الإجراءات الجنائية في 4 ديسمبر 2013، إلا أنه لا يراعي الإجراءات القانونية الواجبة.
6. اعتمدت المملكة العربية السعودية في 30 نوفمبر 2015، ولأول مرة، قانوناً للجمعيات والمؤسسات الأهلية وفقاً للتوصيات التي قبلت بها خلال الاستعراض الدوري الشامل الأخير³، إلا أن هذا القانون يجعل تسجيل منظمات حقوق الإنسان المستقلة أمراً شبه مستحيل.

¹ بي بي سي، النساء السعوديات يبتهجن بمرسوم رفع الحظر على قيادتهن للسيارات، سبتمبر 2017؛ <http://www.bbc.com/arabic/middleeast-41421759>

² التوصية رقم 138.10 (العراق)؛ 138.12 (رومانيا)؛ 138.17 (اليابان)؛ 138.18 (إسبانيا).

³ التوصيات 138.48 (فلسطين)؛ 138.49 (ألمانيا)؛ 138.51 (ليتوانيا)؛ 138.53 (جمهورية التشيك)؛ 138.172 (بلجيكا).

7. اعتمد مجلس الوزراء السعودي في 31 أكتوبر 2017، قانونًا جديدًا بشأن مكافحة الإرهاب وتمويله⁴. وينص القانون الجديد على عدد قليل من الضمانات القانونية في حين يجرم عددًا كبيرًا من أعمال النقد اللاعنافية.

توصية

أ. إصدار قانون جنائي وتعديل نظام الإجراءات الجزائية وكذلك قانون مكافحة الإرهاب للامتثال للقانون الدولي لحقوق الإنسان؛
ب. تعديل قانون الجمعيات لسنة 2015 للسماح بتسجيل جميع منظمات المجتمع المدني المستقلة.

1.3 البنية التحتية لحقوق الإنسان

8. أنشأ مجلس الوزراء السعودي هيئة حقوق الإنسان -المؤسسة الرسمية لحقوق الإنسان في المملكة -في 12 سبتمبر / أيلول 2005، ولا يمكن اعتبار هذه الهيئة مستقلة عن السلطة التنفيذية لأنها مسؤولة مباشرة أمام الملك الذي يعين جميع أعضائها البالغ عددهم 24 عضوًا.

9. كما أنشأت مؤسسة أخرى لحقوق الإنسان في 9 مارس / آذار 2004، أطلق عليها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وعلى الرغم من عدم وجود علاقة رسمية لها بالسلطة التنفيذية، إلا أن تمويلها حكومي بالأساس.

10. خلال الاستعراض الدوري الشامل الأخير⁵ وافقت السلطات السعودية على توصية بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس، لكنها لم تقم باتخاذ أية تدابير لتحقيق هذه الغاية، ولم تقدم أي من المنظمات المذكورة أعلاه طلباً للاعتماد من التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

توصية

أ. إحداث مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان.

2 التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان

2.1 التعاون مع الهيئات المنشأة بمعاهدات

11. في 2015 و2016، قدمت المملكة العربية السعودية بعد طول انتظار تقاريرها الوطنية إلى هيئات الأمم المتحدة المنشأة بمعاهدات، بما في ذلك لجنة مناهضة التعذيب (بتأخير دام 4 سنوات و5 أشهر) ولجنة حقوق الطفل (سنتان و6 أشهر).

⁴ الكرامة ، تحليل قانون مكافحة الإرهاب وتمويله الذي اعتمده مجلس الوزراء السعودي في 31 أكتوبر 2017 ، 12 ديسمبر 2017 ، <https://www.alkarama.org/en/documents/analysis-law-combating-terrorism-and-its-financing-adopted-saudi-council-ministers-31> (اطلع عليه في 15 مارس)
⁵ التوصية 138.59 (الأوروغواي)

12. امتثلت المملكة العربية السعودية في نهاية المطاف لالتزاماتها المتعلقة بتقديم تقاريرها، إلا أنها تقاعست عن التنفيذ الفعال للتوصيات التي قدمتها الهيئات الأممية كالإلغاء العقاب البدني مثل الجلد أو الرجم أو بتر⁶ الأطراف والامتناع عن إعدام الأحداث⁷.

توصية

أ. إنشاء آليات لرصد تنفيذ التوصيات ذات الصلة الصادرة عن الهيئات المنشأة بمعاهدات.

2.2 التعاون مع الإجراءات الخاصة

13. منذ الاستعراض الدوري الشامل الأخير، لم تقبل السعودية إلا بطلبات زيارة⁸ المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وزيارة المقرر الخاص بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب⁹ واللتان أجريتا في عام 2017.

14. لازال 13 طلباً لزيارات قطرية ينتظر موافقة السعودية، بعضها يعود إلى عام 2004. ومن ضمن أمور أخرى، قبلت المملكة طلب زيارة المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان في عام 2015، لكنها لم تحدد بعد تاريخاً منذ تأجيلها للزيارة إلى أجل غير مسمى.

15. علاوة على ذلك، وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، تبني الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة 13 قراراً دعا فيها إلى الإفراج الفوري عن 21 فرداً، ما زال جلهم محتجزاً حتى الآن.

توصيات

أ. قبول جميع الطلبات المتعلقة للزيارات القطرية وتحديد موعد بدون تأخير لزيارة المقرر الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان؛

ب. تنفيذ جميع قرارات الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي الداعية إلى الإفراج عن الأفراد المحرومين تعسفاً من حريتهم.

3 تنفيذ التزامات حقوق الإنسان

3.1 الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي

3.1.1 عقوبة الإعدام والعقاب البدني

16. استخدمت عقوبة الإعدام على نحو متزايد على مدى السنوات الخمس الماضية وبلغت عمليات الإعدام ذروتها في سنة 2015 (158 حالة إعدام)، أي ضعف العدد في عام 2013 (79 حالة إعدام).

⁶ لجنة مناهضة التعذيب، الملاحظات الختامية على تقرير السعودية الثاني (CAT/C/SAU/CO/2)؛ 8 يونيو 2016
⁷ لجنة حقوق الطفل، الملاحظات الختامية بشأن التقريرين الدوريين الثالث والرابع للسعودية (CRC/C/SAU/CO/3-4)، 25 أكتوبر 2016

17. تواصل المحاكم السعودية إصدار أحكام الإعدام في أعقاب محاكمات معيبة، بما في ذلك الجرائم غير العنيفة مثل الجرائم المتعلقة بالمخدرات، والسحر، والردة.

18. رغم التوصيات المتعددة التي التي أخذت السعودية علماً بها السعودية خلال الاستعراض الدوري الشامل الأخير⁹، تواصل سلطات البلاد تطبيق عقوبة الإعدام على الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة. ومن الأمثلة على ذلك حالة علي النمر، وداود المرهون، وعبد الله زاهر، اللذين اعتقلوا في عام 2012 وحكم عليهم بالإعدام بسبب مشاركتهم في المظاهرات¹⁰.

19. بالإضافة إلى ذلك لازالت المحاكم السعودية تفرض العقاب البدني، حتى على الأفعال التي لا تشكل جرائم بموجب الشريعة الإسلامية، مما يتعارض مع التزاماتها بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب للأمم المتحدة.

20. نتيجة للتعبير السلمي عن آرائه على شبكة الإنترنت، حُكم على المدون السعودي رائف بدوي بالسجن 10 سنوات و1000 جلدة، تلقى 50 منها في 9 يناير 2015¹¹.

توصيات

- أ. تعديل جميع التشريعات القائمة لحصر تطبيق عقوبة الإعدام على أخطر الجرائم وحظر إعدام القاصرين؛
- ب. إلغاء العقاب البدني في التشريعات والممارسة.

3.1.2 عمليات الإعدام خارج الأراضي السعودية

21. تقود السعودية منذ مارس /آذار 2015، حملة عسكرية ضد القوات الحوثية في اليمن وهي الحملة التي نددت بها مراراً الأمم المتحدة ووكالات الإغاثة الدولية ومنظمات حقوق الإنسان بسبب الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المرتكبة ضد المدنيين. وجاء في تقرير صدر عام 2017 عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن الضربات الجوية التي قادتها قوات التحالف بقيادة السعودية كانت السبب الرئيسي في وقوع إصابات في صفوف الأطفال بالإضافة إلى مجموع الخسائر المدنية في الصراع¹².

توصية

- أ. وقف جميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

⁹ التوصيات 138.126 (سويسرا، النمسا)؛ 130-138 (النرويج)؛ 138.124 (ليتوانيا)؛ 138.125 (فرنسا)

¹⁰ المنظمة الأوروبية لحقوق الإنسان، علي النمر: ست سنوات بين السيف والحرية، 15 فبراير 2018،

<http://www.esohr.org/?p=2349> (اطلع عليه 17 مارس 2018)

¹¹ الكرامة، السعودية: المحكمة العليا بالرياض تؤيد الحكم بالسجن عشر سنوات و1000 جلدة في حق رائف بدوي،

<https://www.alkarama.org/ar/articles/alswdyt-almhkm-t-allya-balryad-twyyd-alhkm-balsjn-shr-snwat-w-1000->

jldt-fy-hq-rayf-bdwy (اطلع عليه 18 مارس 2018)

¹² المفوضية السامية لحقوق الإنسان، اليمن: "كارثة من صنع الإنسان بالكامل" - تقرير الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يحث على إجراء

تحقيق دولي، سبتمبر 2017 (اطلع عليه 15 مارس 2018)

<http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=22025&LangID=a>

3.1.3 ممارسة التعذيب

22. يلجأ كل من مكتب التحقيق والادعاء العام وأجهزة المخابرات (المباحث العامة) -المكلفة بمهمة التحقيق في الجرائم المتعلقة بقضايا الأمن- إلى ممارسة التعذيب خلال التحقيقات بشكل منهجي بهدف الحصول على الاعترافات. وقد تم التبليغ عن العديد من حالات التعذيب وسوء المعاملة منذ الاستعراض الدوري الشامل الأخير، وتشمل أعمال التعذيب الضرب المبرح والجلد والتعليق من اليدين والقدمين والضرب على باطن القدمين (الفلقة) والحرمان من النوم والطعام ومن النور والتعريض لدرجات الحرارة والبرودة القسوى، والحبس الانفرادي لفترات طويلة، والصعق بالكهرباء.

23. وعلى الرغم من قبولها بالتوصيات لاعتماد إطار تشريعي للقضاء على التعذيب وسوء المعاملة في الحجز¹³، فإن عدداً من الضمانات القانونية الأساسية لم يتم تكريسها بعد في القانون المحلي، بما في ذلك قاعدة الاستبعاد، أي عدم القبول بالبيانات التي يتم الحصول عليها تحت التعذيب أمام المحكمة والحظر المطلق وتجريم التعذيب.

24. سليم أبو عبد الله¹⁴ -موضوع القرار رقم 2017/10 الصادر عن الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي- تعرض للضرب وأطلق عليه الرصاص أثناء اعتقاله من قبل أجهزة الاستخبارات في 11 كانون الأول / ديسمبر 2014، لم يعرض عليه أي أمر بالقبض ولم يُبلغ بسبب اعتقاله. وظل أبو عبد الله في الحبس بمعزل عن العالم الخارجي والحبس الانفرادي المطول، واحتُجز لأكثر من عامين في سجن الدمام المركزي دون السماح له بالاتصال بمحام ودون أن يمثل أمام أية سلطة قضائية. وتعرض للتعذيب النفسي والجسدي كالصعق بالكهرباء والحرق بالسجائر والضرب المبرح والإيهاام بالإغراق من أجل انتزاع اعترافاته.

25. تسود في السعودية بيئة الإفلات من العقاب لمرتكبي التعذيب لأن آليات الرصد والشكوى في أماكن الاحتجاز تتبع لسلطة مكتب التحقيق والادعاء العام، التي صارت الخصم والحكم. يعمل جهاز مكتب التحقيق والادعاء العام تحت إشراف وزارة الداخلية وهو مسؤول عن اعتقال الأفراد واستجوابهم واحتجازهم والتحقيق معهم ومحاكمتهم بالإضافة إلى مراقبة كل هذه المراحل. وعلاوة على ذلك، فإن مزاعم التعذيب التي يتم رفعها أمام المحاكم لا تخضع للتحقيق ويأخذ القضاة بشكل منهجي بالاعترافات المنتزعة تحت التعذيب كدليل.

توصية

- أ. تحديد وتجريم التعذيب بما يتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب؛
- ب. ضمان تحقيقات فعلية في جميع مزاعم التعذيب وسوء المعاملة ومقاضاة الجناة.

3.1.4 الاحتجاز التعسفي

¹³ التوصيات 138-153 (أستراليا)؛ 138.151 (فرنسا).

¹⁴ الكرامة، السعودية: خبراء الأمم المتحدة "احتجاز سالم عبدالله حسين أبو عبدالله تعسفي" 26 مايو 2017

<https://www.alkarama.org/ar/articles/alswdyt-khbra-alam-almthdt-ahtjaz-salm-bdallh-hsyn-abwbdallh-tsfp>
(اطلع عليه 3 مارس 2018)

26. ينتشر الاحتجاز التعسفي على نطاق واسع ومنتظم في البلاد، ووصلت هذه الممارسة ذروتها عندما تم اعتقال أكثر من 200 شخصية عامة وناشطين وعلماء ورجال أعمال وأعضاء من العائلة المالكة خلال الفترة ما بين سبتمبر / أيلول 2017 ويناير / كانون الثاني 2018 تحت ذريعة "مكافحة الفساد" أو "حماية الأمن القومي"¹⁵.

27. تواصلت ممارسة الاحتجاز التعسفي بشكل منهجي منذ الاستعراض الدوري الشامل الأخير. وتقوم قوات الأمن وأجهزة المخابرات بالاعتقال دون إذن قضائي، ودون إبلاغ الأفراد بأسباب اعتقالهم. ويوضع الأفراد في الحبس مدة طويلة دون السماح لهم بالاتصال بمحام أو بأسرهم ولا توجد لديهم فرصة للطعن في قانونية احتجازهم. في العديد من الحالات التي وثقتها مؤسسة الكرامة، تم احتجاز الأفراد -بما في ذلك القاصرين - دون تهمة لفترات تراوحت بين عدة أشهر وعدة سنوات كما هو الشأن بالنسبة لمرتجى القيرص¹⁶ ، الذي أُلقي عليه القبض في عام 2014 وهو في سن الثالثة عشرة واحتُجز بدون تهمة لمدة عامين وثمانية أشهر.

28. وعلى الرغم من التعديل الذي أُدخل على قانون الإجراءات الجزائية في كانون الأول / ديسمبر 2013، إلا أنه لا يقدم الضمانات القانونية الأساسية لأنه لا يضمن بشكل واضح الحق في الممثل أمام القضاء. بل أكثر من ذلك يسمح القانون لقوات الأمن باحتجاز المشتبه فيهم لمدة تصل إلى ستة أشهر دون مراجعة قضائية -أي بدون تهمة¹⁷ -وفي الحبس بمعزل عن العالم الخارجي لمدة تصل إلى 60 يوماً¹⁸.

29. وفي حالة توجيه الاتهام للمشتبه بهم، تكون المحاكمات معيبة بشكل منهجي. إذ يؤدي غياب قانون إجراءات جنائية إلى جعل المقاضاة تعسفية بطبيعتها حيث يمكن للمدعين العامين توصيف الجرائم على أساس تقديري. كما أن المتهمين ومحاميوهم عادة ما يمنعون خلال المحاكمة من الاطلاع على ملفاتهم ويبلغون عن جلسات الاستماع بإخطار قصير للغاية. وأخيراً، يمكن للمحكمة جعل الجلسات سرية "لأسباب أمنية، أو للحفاظ على الأخلاق العامة، أو إذا كان ذلك ضروريا لإظهار الحقيقة"¹⁹.

30. يتم إطلاق سراح بعض الضحايا بعد أشهر أو حتى سنوات دون تهمة أو أي إجراء قضائي، في حين يخضع آخرون لمحاكمات جائزة ويحكم عليهم بالسجن لفترات طويلة أو بعقوبة الإعدام.

31. ونضرب المثل هنا بحالة بدر هلال جاسم آل طالب²⁰ الذي اعتقل في عام 2013 واحتجز بمعزل عن العالم الخارجي لمدة شهرين، تعرض خلالها للتعذيب الشديد من أجل انتزاع اعترافاته. لبث آل طالب معتقلا لأكثر من ثلاث سنوات دون أن توجه له اتهامات

¹⁵ رويترز، ولي عهد السعودية يعزز قبضته على السلطة باعتقالات شملت الأمير الوليد، 5 نوفمبر 2017 <https://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKBN1D507B> (اطلع عليه الكرامة، السعودية: الطفل مرتجى القيرص محتجز منذ سنتين لمشاركته في إحدى المظاهرات، 31 أغسطس 2016، <https://www.alkarama.org/ar/articles/alswdyt-altfl-mrtij-alqryrs-mhtiz-mndh-sntyn-lmsharkth-fy-ahdy-almzahrat> (اطلع عليه 20 مارس 2018)

¹⁷ نظام الإجراءات الجزائية، المادة 114

¹⁸ نظام الإجراءات الجزائية، المادة 119

¹⁹ نظام الإجراءات الجزائية، المادة 155

²⁰ اطلع على بيان المفوضية السامية لحقوق الإنسان: خبراء الأمم المتحدة يحثون السعودية على إيقاف عملية إعدام المتهمين بالتجسس، وينشر العقيدة الشيعية 15 مارس 2018

أو يقدم إلى سلطة قضائية. وجرى عرضه أول مرة على المحكمة الجنائية المتخصصة في الرياض في 21 فبراير / شباط 2016 مع 31 متهماً آخر . أدين خمسة عشر من الرجال بتهمة "التجسس لصالح إيران" و "تمويل الإرهاب" و "نشر العقيدة الشيعية" وحكم عليهم بالإعدام في ديسمبر / كانون الأول 2016. وعلى الرغم من العيوب المتعددة التي شابته المحاكمة والأخذ بالاعترافات المنتزعة تحت التعذيب، تم تأييد أحكام الإعدام سنة 2017.

توصية

أ. القضاء على ممارسة الاحتجاز التعسفي وإعطاء جميع الضمانات القانونية الأساسية وحقوق المحاكمة العادلة للمحرومين من حريتهم.

3.2 الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات

32. تجرم التشريعات المحلية في المملكة العربية السعودية المعارضة السلمية. فمنذ الاستعراض الدوري الشامل الأخير، تم اعتقال العديد من النشطاء والأفراد بسبب نشر تعليقات نقدية على شبكات التواصل الاجتماعي، أدينوا بتهمة مبهمه من قبيل "نشر مواد تهدد النظام العام والقيم الدينية والأخلاق العامة والخصوصية"، وتمت معاقبتهم بالسجن لمدة خمس سنوات بموجب المادة 6 من قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2007.

33. بالإضافة إلى ذلك، يمنع قانون الجمعيات لعام 2015 المنظمات السياسية ومنظمات حقوق الإنسان من التسجيل. تحظر المادة 8 (2) تسجيل المنظمات التي "تتضمن لائحتها الأساسية أحكاماً تتعارض مع الشريعة الإسلامية أو النظام العام أو الآداب العامة أو تخل بالوحدة الوطنية". وبالإضافة إلى ذلك حرمت منظمات حقوق الإنسان المنتقدة للسلطات بشكل منهجي من الحصول على تراخيص، في حين تمت مقاضاة أعضائها بتهمة "تأسيس منظمة غير مرخصة"، وصدرت في حقهم أحكام سجنية قاسية.

34. كان هذا حال محمد العتيبي، المدافع السعودي عن حقوق الإنسان، الذي حكم عليه، في أعقاب محاكمة جائرة، في 25 يناير / كانون الثاني 2018 بالسجن لمدة 14 سنة من قبل المحكمة الجنائية المتخصصة بسبب إنشائه لجمعية حقوقية في عام 2013 وترويجه للحريات الأساسية بشكل سلمي²¹.

35. وأخيراً، فإن الحق في التجمع السلمي غير معترف به في المملكة، فقد اعتُقل العديد من النشطاء والأفراد في المنطقة الشرقية وحوكموا من قبل المحكمة الجزائية المتخصصة بتهمة "التحريض والمشاركة في المظاهرات"، بما في ذلك الناشط السلمي فاضل المناسف، الذي حُكم عليه بالسجن لمدة 15 سنة في منتصف مارس / آذار 2014²².

<http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=22829&LangID=a>

²¹ إيفاكس، المملكة العربية السعودية: عضو مجلس حقوق الإنسان الذي ينتهك حقوق الإنسان بشكل صارخ يومياً، 2 مارس 2018 (https://www.ifex.org/saudi_arabia/2018/03/02/human-rights-violations/ar) (اطلع عليه 15 مارس 2018)

²² الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي للأمم المتحدة يصدر القرار رقم 2015/38 يطالب فيه بالإفراج عنه فوراً (A/HRC/WGAD/2015).

36. على مدى السنوات الخمس الماضية، زادت السلطات السعودية من إجراءاتها الصارمة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، كما وقع مع 11 عضواً في جمعية الحقوق المدنية والسياسية في المملكة العربية السعودية (حسم)، التي كانت موضوع العديد من إجراءات الأمم المتحدة²³، والذين صدرت في حقهم عقوبات سجنية تراوحت ما بين 5 و 15 سنة، يليها حظر من السفر لنفس المدة، بسبب نشاطهم السلمي في مجال حقوق الإنسان. عملت حسم على فضح انتهاكات حقوق الإنسان داخل المملكة وساعدت الضحايا على تقديم مطالبات قانونية ضد السلطات المسؤولة. كما دعت الجمعية إلى إقامة ملكية دستورية، وقضاء مستقل، وحرية أوسع، ودعت السلطات مراراً وتكراراً إلى احترام الحقوق المدنية والسياسية الأساسية لجميع المواطنين السعوديين.

توصية

أ. تعديل نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية والتشريعات المحلية الأخرى التي تحد من الممارسة السلمية للحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي وإطلاق سراح جميع سجناء الرأي.

3.3 حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب

37. على الرغم من التزامات السعودية السابقة بضمان احترام حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب²⁴، تُنتهك الحقوق والحرية الأساسية بصورة منهجية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب.

38. ثم استخدام المحكمة الجزائية المتخصصة -التي أنشأها مجلس القضاء الأعلى في عام 2008 بناء على قرار وزارة الداخلية لمحاكمة حالات الإرهاب -بشكل متزايد لمقاضاة أفعال المعارضة السلمية بإجراءات تنتهك ضمانات المحاكمة العادلة.

39. تم منع المحامين الذين يدافعون عن القضايا أمام المحكمة الجزائية المتخصصة من دخول قاعة المحكمة وغالبا ما تعرضوا للضغوط للاستقالة من الدفاع عن الحالات أو صاروا موضوعاً للمتابعة باعتبارهم "غير مواليين للدولة".

40. وفي عام 2014، صدر قانون قمعي لمكافحة الإرهاب، يتضمن تعريفاً مبهماً لهذه الجريمة، ويجرم أعمال النقد غير العنيفة ولا يتمسك بضمانات الإجراءات الواجبة. وقد تم استخدام هذا القانون من قبل المحكمة الجزائية المتخصصة للحكم على المعارضين السلميين بعقوبات سجنية قاسية²⁵.

²³ الأمين العام للأمم المتحدة، التعاون مع الأمم المتحدة وممثليها وآلياتها في ميدان حقوق الإنسان (A/HRC/27/38) 27 أغسطس 2014، الفقرة 30؛

فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، القرار 2015/38، 24 نوفمبر 2015؛
مذكرة إلى الحكومة السعودية، UA SA 11/2014، 3 أكتوبر 2014؛

المفوضية السامية لحقوق الإنسان، المملكة العربية السعودية: بيلاي قلقة بشأن الأحكام القاسية بحق المدافعين عن حقوق الإنسان، 10 يوليو 2014، <http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=14846&LangID=a> (اطلع عليه 3 مارس 2018)

²⁴ التوصية 138.216 (المكسيك).

²⁵ كما هو الشأن في حالة جابر العامري، موضوع القرار رقم 2017/63 الصادر عن الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، الذي أُلقي القبض عليه في 12 أبريل / نيسان 2014، واحتُجز بمعزل عن العالم الخارجي لمدة ثلاثة أشهر، ثم حُكم عليه في مايو / أيار 2015 من قبل المحكمة الجزائية المتخصصة بالسجن سبع سنوات يليها حظر من السفر لمدة سبع سنوات بالإضافة إلى غرامة قدرها 50000 ريال بسبب نشره فيديو

41. لا يزال القانون الجديد لمكافحة جرائم الإرهاب وتمويله الذي اعتمد في نوفمبر 2017 يفتقر إلى اليقين القانوني ويجرم مجموعة واسعة من الأفعال التي تقع تحت حقوق حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات، فضلاً عن حرية الفكر والضمير والدين.

42. تمنح المادتان 19 و 20 من قانون مكافحة الإرهاب للمحكمة الجزائية المتخصصة صلاحية تمديد فترة الاحتجاز -بما في ذلك الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي - إلى أجل غير مسمى. كما يمنح القانون سلطات تقديرية كبيرة لرئاسة أمن الدولة التي أنشئت حديثاً. و يمكن لهذا الجهاز الأمني الشامل، الذي يرفع تقاريره مباشرة إلى الملك، القيام دون أي رقابة قضائية بإجراءات "التفتيش والتحقيق والحجز والملاحقة الجنائية والإدارية".

43. وأخيراً، وبعد قضاء عقوبتهم يتم توجيه المدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضين السلميين بقرار إداري لا يمكن الطعن فيه إلى "مراكز المناصحة لمعالجة التطرف"، مما يحرم الأفراد من حق الطعن في قانونية احتجازهم. تنص المادة 88 من قانون مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله لعام 2017 على أن مراكز المناصحة تهدف إلى "تصحيح أفكارهم و [تعميق] انتمائهم الوطني".

توصية

أ. تعديل تشريعات مكافحة الإرهاب لتتماشى مع المعايير الدولية، والامتناع عن الانتقام من المعارضين السلميين بذريعة مكافحة الإرهاب.

على يوتيوب ينتقد فيه السلطات. اتهم "بالتحريض على التمرد ضد الحاكم. تحريك المعارضة. وتحويل الناس ضد الدولة، ورفض سلطتها ووصفها بأنها قمعية" استناداً لقانون مكافحة الإرهاب لعام 2014 وكذلك "إنتاج وتخزين وإرسال مقطع فيديو يسيء للنظام العام" بموجب قانون الجرائم الإلكترونية.